



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/287

S/19740

6 April 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

البنود ٢٨ و ٨٣ و ٨٤ من القائمة

*
الأولية*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مورخة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨

وموجهة إلى الأمين العام من الممثل

الدائم لبيتى لدى الأمم المتحدة

أتشرف بيان أحيل إلى سعادتكم نسخ القرار ٣٧١ الذي اتخذه مجلس أمريكا اللاتينية للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في اجتماعه الطارئ المعقود على المستوى الوزاري بمصفة عاجلة يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ في مدينة كراكاس بجمهورية فنزويلا (انظر المرفق).

وإني لارجو سعادتكم العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة ، تحت البنود ٢٨ و ٨٣ و ٨٤ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(التوقيع) خورخي إدواردو ريتّ

السفير

الممثل الدائم

. A/43/50

*

المرفق

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]

القرار ٣٧١

إن مجلس أمريكا اللاتينية ،

وقد نظر :

في القرارات ١١٣ و ١١٣ اللذين اتخذهما مجلس أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالتدابير الاقتصادية ذات الطبيعة القسرية ؛

وفي الأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ؛

وفي الطلب المقدم في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ إلى الأمانة الدائمة للمنظومية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من حكومة بنيما ، والذي تطلب فيه ، وفقا للقرار ١١٣ وعلى وجه الاستعجال ، عقد اجتماع استثنائي لمجلس أمريكا اللاتينية على المستوى الوزاري ، وهو الطلب الذي يوجز فيه هذا البلد التدابير الاقتصادية القسرية التي نفذت ضده ، معربا عن عزمه كبلد ذي سيادة ، على مواصلة تعزيز نظامه الديمقراطي بحزم .

وفي القرارات ١١٥ و ١٨٩ و ٢٥٩ المتعلقة بمعاهدات قنادة بنيما لعام ١٩٧٧ .

ولإذ يضع في اعتباره :

أن تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان هما مبدأً أساسياً في العلاقات الدولية ؛

وأن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على بنيما تدابير اقتصادية ذات طبيعة قسرية تتسبب ضررا خطيرا على الشعب البينمي ؛

وأن هذه التدابير الاقتصادية القسرية مخالفة للقانون الدولي ولا تتماشى مع
ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ،

وأن القرار ١١٣ لمجلس أمريكا اللاتينية يدين فرض التدابير القسرية ويطلب
إلغاء تدابير فرض الحظر والحصار الاقتصادي ، وتجريد الأموال ، وتعليق الاستثمارات ،
وغيرها من التدابير .

وأن تضامن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو شرط أساسى لتعزيز
تقرير المصير والسيادة في أمريكا اللاتينية .

يقرر أن :

المادة ١ - يؤكد من جديد الحق السيادي لجميع الدول في أن تختار مصيرها
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ظل السلم والحرية ، دون ضغوط واعتداءات وتهديدات
خارجية .

المادة ٢ - يكرر تأكيد الادانة الواردة في المادة ٣ من القرار ١١٣ لفرض
التدابير الاقتصادية القسرية على أية دولة عضو في المنظومة الاقتصادية لأمريكا
اللاتينية ، إذ أن هذه التدابير تعرّض سيادتها وأمنها الاقتصادي للخطر وتقوّض حقها في
التنمية المستقلة .

المادة ٣ - يرفض لهذا السبب ، التدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذتها حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية ضد بنيا ، مما يؤشر على استقلال هذه الدولة العضو ويهدد
أمنها الاقتصادي ، ويشكل حالة طوارئ اقتصادية خطيرة على النحو المتوقع في المادة
١ من القرار ١١٣ .

المادة ٤ - يطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تلقي فورا التدابير
القسرية التي اتخذتها ضد بنيا .

المادة ٥ - ينتظر ، من منطلق التضامن ، في طلب المساعدة الذي قدمته حكومة
بنيا ، والموجز في الوثيقة المعروفة "احتياجات جمهورية بنيا من التعاون الاقتصادي"
(Corr.1 CL/V1.E/DT No. 1) ويعهد إلى الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية بتشجيع إجراء وتنسيق مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الاجراءات والتدابير
الواجب اتخاذها .

المادة 6 - يحيط علما بالوثيقة 1 CL/VI.E/DT No. المعروضة على الاجتماع
الاستثنائي السادس لمجلس أمريكا اللاتينية للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من
حكومة بينما والتي تؤكد فيها من جديد وتسجل التزامها بمواصلة تعزيز النظام
الديمقراطي بحزم .

المادة 7 - يؤكد من جديد ضرورة التقييد الشامل بمعاهدات قناة بينما لعام 1977 ،
ويحث حكومة الولايات المتحدة على الالتزام بحكمتها .
